الأهرام

■ تقدير الإدارة الأمريكية الجديدة لمكانة مصر ودورها ينعكس إيجابيا على التعاون الاقتصادى

توجهات الحكومة للانفتاح على دول العالم.. وتعميق علاقاتنا مع أمريكا لن يكون على حساب أحد

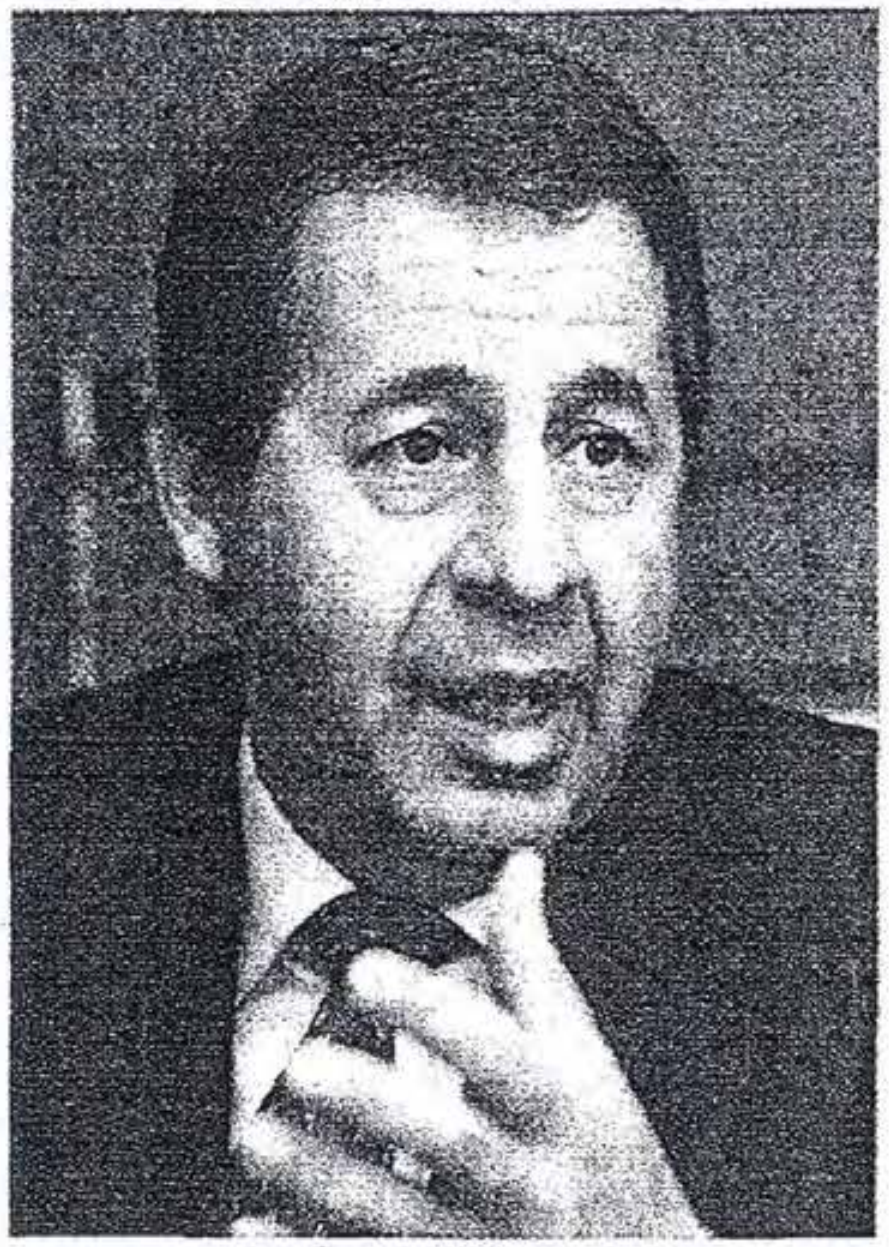

رشيد محمد رشيد

استمرار معدل زيادة صادراتنا للسوق الأمريكية بفضل الميزة التنافسية التى حصلت عليها الصادرات المصرية باعفائها من الجمارك خاصة صناعة المنسوجات والملابس.

ولعلنا نذكر أو نتذكر ان موافقتنا على توقيع هذا البروتوكول جاءت ابان الغاء نظام الحصص فى تجارة المنسوجات والملابس للسوق الأمريكية، وجاء البرتوكول ليضمن للصادرات المصرية من الملابس والمنسوجات ميزة تنافسية تعوضها عن الغاء نظام الحصص حيث ادى الغاء هذه الحصص إلى ازالة القيود على الصادرات الصينية والهندية والباكستانية للسوق الأمريكية مما زاد من حدة المنافسة فى السوق الأمريكية.

وإذا نظرنا للارقام سنجد ان صادراتنا من مناطق الكويز ارتفعت من ٢٦٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٨٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨ فهى تضاعفت ٣ مرات فى ٣ سنوات وحققت صادرات تراكمية حتى الآن نحو ٢.٥ مليون دولار. ويجب الا ننسى انه كان سببا رئيسيا لتدفق بعض الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع الصناعة المصرية للاستفادة من مميزاته.

■ الاهرام: قد يفسر البعض ان التوجه لتعميق وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة فى المرحلة المقبلة يأتى على حساب دول أخرى كالصين والهند وروسيا، وان هناك تراجعا عن توجهاتنا لتوسيع علاقاتنا الاقتصادية مع هذه التجمعات.. فماذا تقول؟

- الوزير: هذا غير صحيح على الاطلاق - فلاتزال توجهات الحكومة المصرية نحو مزيد من الانفتاح على دول العالم وتحقيق التوازن فى المصالح مع مختلف التجمعات الاقتصادية. نحن نسعى إلى تعميق وتقوية علاقاتنا الاقتصادية مع مختلف دول العالم، والاتجاه الآن لتعميق العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة يأتى فى هذا الإطار، بالاستفادة بالمتغيرات البناءة والايجابية فى السياسة الأمريكية نحو العالم والشرق الأوسط.

وهذا لن يكون على حساب علاقاتنا الاقتصادية مع دول أخرى ومن المهم ان اذكر هنا لتأكيد هذه التوجهات انه بعد انتهاء زيارتنا الولايات المتحدة سنتوجه مباشرة ومعى السيد أحمد أبوالغيط وزير الخارجية إلى باريس وسنلتقى بوزير الخارجية الفرنسى يوم الجمعة المقبل والمستشار الخاص للرئيس ساركوزى وستركز مباحثاتنا على سبل الاسراع فى تفعيل مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط خلال الرئاسة المصرية - الفرنسية المشتركة.

كما اننى سأترأس الجانب المصرى فى اجتماعات اللجنة المصرية - الروسية المشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى والتى ستعقد بموسكو يوم ٢ يونيو المقبل والتى ستبحث الاسراع ايضا فى تفعيل الاتفاقات القائمة بين البلدين كما ان الرئيس ميدفيديف سيلتقى بالرئيس مبارك فى يونيو المقبل بالقاهرة.

اذن نحن نسير وفق سياسة واضحة فى جميع الاتجاهات للحفاظ على مصالحنا الاقتصادية والاستفادة بقدر الامكان من كل هذه العلاقات وليس بحسابات اخرى.

تنويع استيراد القمح

■ الأهرام: ولكن هل يعنى هذا ايضا التخلى عن سياسة تنويع استيراد القمح والاعتماد بصورة أكبر على القمح الأمريكى خاصة مع ظهور بوادر ازمة القمح الروسى؟

- الوزير: دعنى أؤكد اننا مستمرون فى سياسة تنويع استيراد القمح من دول مختلفة.. فهذا هو ما يحقق مصلحتنا وامننا. فمصر من أكبر دول العالم استيرادا للقمح بل هى أول أو ثانى اكبر مستورد فى العالم لذلك فان تنويع مصادر الاستيراد وتعددها امر حتمى وضرورى لامننا القومى فنحن نستورد حاليا من روسيا وأوكرانيا وكازاخستان واستراليا وفرنسا والولايات المتحدة، صحيح هناك تراجع لوارداتنا من القمح الأمريكى ولكن هذا يرجع لاسباب تجارية. وبالنسبة لازمة القمح الروسى الأخيرة فالأمر الآن فى يد النائب العام وهو الذى سيقول الحقيقة ولكن حتى الآن نستطيع ان نقول انه ليست لدينا مشكلة قمح روسى فاسد وفقا لمعايير وضوابط الأجهزة الرقابية المصرية، وقد يكون للصراع والتنافس بين المستوردين دور فى ترويج بعض الشائعات حول فساد بعض رسائل القمح المستوردة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية